

الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية خيار استراتيجي لتعزيز النمو والأمن الغذائي في الجزائر

دراسة تحليلية للفترة (2016-2005)

د. محمد بوقموم⁽¹⁾ د. جزيرة معيزي⁽²⁾

1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة، boukemoum.mohamed@univ-guelma.dz

2- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة، maizi.djazira@univ-guelma.dz

تاريخ القبول: 2020/01/06

تاريخ المراجعة: 2019/09/13

تاريخ الإيداع: 2019/09/13

ملخص

تسعى هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الجزائرية في تعزيز النمو الاقتصادي والأمن الغذائي وذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري للصناعات الغذائية والأمن الغذائي في مرحلة أولى، ثم تسليط الضوء على واقع هذه الصناعات في الجزائر والوقوف على مدى إسهامها في خلق القيمة المضافة، وكذا مساهمتها في إجمالي الصادرات، وهذا من أجل محاولة اقتراح توصيات للرفع من مساهمتها في معدلات النمو وتحقيق الأمن الغذائي. الكلمات المفتاحية: صناعة غذائية، أمن غذائي، نمو اقتصادي، صناعة تحويلية، صناعات صغيرة ومتوسطة غذائية.

Small and Medium-sized Food Industries as a Strategic Option to Promote Growth and Food Security in Algeria Analytical Study for the Period 2005/2016

Abstract

This research paper seeks to highlight the role of Algerian small and medium-sized food industries in promoting economic growth and food security by addressing the theoretical framework of food industries and security at first stage, then highlighting the reality of these industries in Algeria to assess their contribution to the creation of value added, as well as their contribution to total exports, in order to try to propose recommendations to increase their contribution to growth rates and achieve food security.

Keywords: Food industry, food security, economic growth, manufacturing industry, small and medium-sized food industries.

Les petites et moyennes industries alimentaires: Une option stratégique pour promouvoir la croissance et la sécurité alimentaire en Algérie: Etude analytique de la période (2005-2016)

Résumé

Ce document de recherche cherche à souligner le rôle des petites et moyennes industries alimentaires algériennes dans la promotion de la croissance économique et de la sécurité alimentaire en abordant le cadre théorique des industries alimentaires et de la sécurité alimentaire au premier stade, puis mettre en lumière la réalité de ces industries en Algérie afin d'évaluer leur contribution à la création de valeur ajoutée, ainsi que leur contribution aux exportations totales, essayer de proposer des recommandations pour accroître leur contribution à la croissance et à la sécurité alimentaire.

Mots-clés: Industrie alimentaire, sécurité alimentaire, croissance économique, industrie manufacturière, petites et moyennes industries alimentaires.

تتمتع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة في تطوير اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبرى باعتبارها تساهم في توفير السلع والخدمات الأساسية التي يحتاجها المجتمع فضلا عن توفير فرص العمل، وتختلف مساهمات هذه المؤسسات الصناعية في الإنتاج والعمالة من دولة لأخرى، ولهذا فإن الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تولي هذه الأخيرة اهتماما كبيرا في التطوير والتنمية، حيث إنها تخفف من حجم البطالة بسبب استخدامها أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة، أضف إلى ذلك تأثيرها الإيجابي على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري واحتياطات الدولة من العملة الصعبة.

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر في العقدين الأخيرين فرض استراتيجية جديدة في التنمية موجهة نحو التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قارب النجاة للاقتصاد الوطني في ظل المتغيرات الدولية الحالية من جهة، وما تلعبه من دور في بناء النسيج الصناعي المتكامل من جهة أخرى، حيث اعتمدت الحكومة في هذه المرحلة على استراتيجية صناعية جديدة تضمنت جملة من الإجراءات لإعطاء دفع لهذه الصناعات، مع تفعيل سبل الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وكذا الشراكة مع الشركات الأجنبية في إطار السعي إلى رفع مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام إلى 10%، بالتركيز على الصناعات الخفيفة لاسيما الصناعات الغذائية، نظرا لما يمكن أن تحققه من إسهامات في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي، وضبط الفجوة الغذائية، إذ من خلال هذا القطاع يتحقق الاندماج بين قطاعي الفلاحة والصناعة.

❖ مشكلة الدراسة:

تأسيسا على ما سبق تعالج هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية:

ما هو واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر وماهي السبل لتعزيز إسهامها في النمو والأمن الغذائي؟

❖ فرضية الدراسة:

حتى تتم الإجابة على التساؤل المطروح، تم صياغة الفرضية التالية:

- تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو والأمن الغذائي بالجزائر.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على أحد البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري في ظل تدهور أسعار النفط، باعتبار أن هذه الصناعات يعول عليها كثيرا في التخفيف من حدة الأزمات المتتالية التي يشهدها ويشهدها الاقتصاد الجزائري، بما تمكنه من تعظيم العوائد، والرفع من معدلات نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، والتخفيض من معدلات البطالة.

❖ هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال معرفة الإنتاج المتحقق في هذه الصناعات، ومن ثم معرفة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق القيمة المضافة ودعم الصادرات.

❖ منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وتستمد معلوماتها وبياناتها من مصدرين متكاملين هما: ✓ مصادر أولية: تتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما في ذلك الكتب والدوريات. مصادر ثانوية: تتمثل في جمع البيانات من واقع النشريات والدراسات الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.

1- الإطار النظري للصناعة الغذائية والأمن الغذائي:

يعد قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري والممول عليه لضبط الفجوة في الغذاء، حيث تأتي أهميته من كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي يرتقب منها أن تساهم بفعالية في الناتج الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

1-1 الصناعة الغذائية: المفهوم، الخصائص والأهمية:

الصناعة الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث إنها تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للفرد، وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.

أولاً: مفهوم الصناعة الغذائية

تعددت مفاهيم الصناعة الغذائية بتعدد الكتابات عن هذا الموضوع، فهناك من عرفها بأنها علم يبحث في التصنيع، وهناك من خصها بكونها الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقاً لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشياً مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري⁽¹⁾، في حين هناك من عرفها بأنها مجموعة من العمليات الصناعية، التي تهدف إلى تزويد مجتمع ما بالعديد من الصناعات الغذائية. كما تعرف أيضاً بأنها عملية تحويل المواد الغذائية الجاهزة للأكل إلى مواد غذائية محفوظة بالاعتماد على مجموعة من العمليات الإنتاجية، حتى تكون صالحةً للاستهلاك البشري، عن طريق المحافظة على صلاحيتها لأطول مدة زمنية ممكنة⁽²⁾.

وتمكن الصناعة الغذائية المؤسسات من استنباط منتجات جديدة وطرق وآلات محسنة ترفع من جودة المنتج، كما تتيح لها اختيار أنسب المواد الأولية في كل عملية من عمليات التصنيع للأغذية المختلفة، وكيفية التغلب على العقبات التي قد تعترض الصناعة أو عملية تسويق المنتجات مع معرفة التغيرات التي تطرأ على القيمة الغذائية للأغذية، وبالتالي الإلمام بالتغيرات المختلفة التي تحدث في مكونات وطبيعة الغذاء، أثناء التصنيع أو بعده.

من هذا المنطلق يمكن القول إن مفهوم الصناعة الغذائية يشتمل على مجموعة المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية التي تبحث في المجالات المتعلقة بالغذاء وإنتاجه وتخزينه وتسويقه وتوزيعه واستهلاكه في مراحلها النهائية.

ثانياً: خصائص الصناعة الغذائية

الصناعات الغذائية صناعة حيوية مهمة تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني وتمتاز بجملة من الخصائص، نوجزها فيما يلي:

- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطية وغيرها.

- غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية، حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.

- تتميز مخرجاتها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين وطلباتهم.

- يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، حيث يكون أساس التنافس قائما على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات والأسماء التجارية، عبوات والأغلفة التجارية...).

وجدير بالإشارة أن كمية ونوعية المنتجات الغذائية تتحدد تبعا لأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وقدراتهم الشرائية من جهة، ومن جهة أخرى لمستوى التطور التكنولوجي والفني الذي تتوفر عليه المؤسسات العاملة في هذا المجال لذا ينبغي على هذه المؤسسات المنتمية للقطاع إيلاء العناية الكبيرة للمستهلك، من خلال دراسة رغباته وميولاته الاستهلاكية فضلا على العوالم المحددة لقرارات الاستهلاك، وهذا ما يؤثر بشكل أو بآخر في طرق تصنيع الغذاء وقنوات توزيعه، حتى يصل الى المستهلك في الوقت والمكان المناسبين وعلى الصورة التي يفضلها، مع ملاحظة أن بعض المنتجات الغذائية لم تتغير في خصائصها العامة لكن طريقة عرضها وأسلوب حفظها هو الذي جعل منها منتجات متطورة⁽³⁾.

ثالثا: أهمية الصناعة الغذائية

يحظى قطاع الصناعات الغذائية باهتمام كافة دول العالم المتقدمة لما يوفره من الفائدة التي تتكامل مع القطاع الزراعي بالإضافة إلى أهميته على الصعيد الاستراتيجي والأمن الغذائي ومساهمته في الاكتفاء الذاتي للدول، ولهذا يعتبر قطاع الصناعات الغذائية عنصرا داعما ومحفزا لتطوير القطاع الزراعي وركنا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي على حساب الواردات وعليه يمكن إيجاز أهمية الصناعة الغذائية في النقاط التالية:⁽⁴⁾

- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية فتحول دون هبوط أسعارها في مواسم إنتاجها بغزارة إلى حد ربما لا يشجع على إنتاجها. بل إنها تترك الباب أمامه مفتوحة على الدوام لبيع الكميات الفائضة إلى معامل التصنيع وبأثمان مناسبة، كما أن توفرها في مواسم ندرتها حتى يضطر المستهلك إلى دفع أثمان مرتفعة في غير مواسمها.

- للصناعات الغذائية تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة وصناعة المكائن الخاصة بالتصنيع والمواد الكيماوية الحافظة.

- الاستغناء عن استيراد أغذية مصنعة من الخارج مما يؤدي إلى توفير النقد الأجنبي للدولة.

- تحتل الصناعة الغذائية مكانة مرموقة بين جميع الصناعات الأخرى، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية تشغل 14 مليون شخص في هذا القطاع، وتعد من أكبر الصناعات فيها، ولها تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى⁽⁵⁾.

- تلعب الصناعة الغذائية دورا كبيرا في معالجة الفجوة الزمنية بين الإنتاج والاستهلاك، حيث تتصف كثير من المنتجات الزراعية بالموسمية رغم أن طلب المستهلكين عليها أو على مشتقاتها يتصف بالسنتوية، مما ينتج عنه نوع من الانقطاع في تلبية احتياجات المستهلكين، لكن منذ تطور الصناعة الغذائية أصبح هذا المشكل غير مطروح حيث تتولى المؤسسات المعنية بوضع كل السياسات الهادفة إلى ضمان إمداد الأسواق بالمواد الزراعية المطلوبة على مدار السنة وذلك من خلال أنظمة التخزين والتكيف المعروفة في ميدان الصناعة الغذائية.

1-2- الأمن الغذائي: المفهوم، الأبعاد والمقومات:

تعد قضية الأمن الغذائي مشكلة جوهرية تشغل صناعات القرار الاقتصادي والسياسي على الصعيدين الدولي والمحلي، حيث شهد العالم في الآونة الأخيرة تدهوراً في الأمن الغذائي، بعد التزايد المطرد لعدد السكان، والحروب في العديد من الدول، ولفهم أبعاد هذه المسألة لا بد من التعريف ببعض المصطلحات التي يبنى عليها مصطلح الأمن الغذائي.

أولاً: مفهوم الأمن الغذائي

تعددت تعريفات الأمن الغذائي فقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الأمن الغذائي على أنه "توافر لجميع الناس، وفي كل الأوقات، الإمكانيات المادية، والاجتماعية، والاقتصادية؛ للحصول على غذاء كاف، ومأمون، ومغذٍ؛ لتلبية احتياجاتهم التغذوية، وأفضليتهم الغذائية؛ ليعيشوا حياة مفعمة بالنشاط، والصحة⁽⁶⁾. في حين عرف البنك الدولي: الأمن الغذائي يعني إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادراً على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات، وحتى في أوقات الأزمات، وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية⁽⁷⁾.

وعليه فالأمن الغذائي هو مصطلح يقصد منه مدى قدرة بلد على تلبية احتياجاته من الغذاء الأساسي من منتوجه الخاص أو استطاعته على استيراده تحت أي ظرف ومهما كان ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. ويحدث أن يصبح الأمن الغذائي غير مكفول وعلى الأخص في البلاد الفقيرة المعتمدة على الأمطار في إنتاج محاصيل غذائها وغذاء الماشية لديها عندما يقل المطر ويعم الجفاف، فلا تستطيع تغذية سكانها وتكون عاجزة عن الاستيراد بسبب الفقر، وتحدث فيها مجاعات مما تؤدي بموت الآلاف من الناس كباراً كانوا أم صغاراً، وتخلف أناساً ضعفاء بسبب تعرضهم خلال فترة من حياتهم لعواقب قلة الغذاء⁽⁸⁾.

يمكن التمييز بين مستويين من الأمن الغذائي مطلق ونسبي⁽⁹⁾:

✓ **الأمن الغذائي المطلق:** يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

✓ **الأمن الغذائي النسبي:** فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً. ويعرف أيضاً بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعاتها من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

ثانياً: أبعاد الأمن الغذائي:

ينطوي مفهوم الأمن الغذائي على أربعة أبعاد أساسية هي⁽¹⁰⁾:

- ❖ **البعد الأول:** بتوفير الغذاء (Availability)؛ والذي يعني توفر كميات كافية منه ضمن المخزون الاستراتيجي.
- ❖ **البعد الثاني:** مأمونية الغذاء (Food Safety) من حيث سلامته وصلاحيته للاستهلاك البشري.

❖ **البعد الثالث:** فيتعلق بجعله متاحاً بأسعار ضمن القدرة الشرائية لغالبية السكان على الأقل، وبما يمكنهم من الحصول عليه (Food Accessibility)؛ وهو ما يتطلب دعم أسعاره لبعض الفئات الاجتماعية عند اللزوم، أو تقديمه كمعونات للفئات الأشد فقراً في الحالات التي تتطلب ذلك.

❖ **البعد الرابع:** هو الاستقرار (Stability)؛ بمعنى المحافظة على أوضاع الغذاء، بجميع أبعاده السابقة. مع ضرورة التركيز على البعد الأول توفير الغذاء، لاعتباره مرهوناً بمدى توافره في السوق العالمية التي تخضع بدورها لعاملين: مخاطر الطبيعة التي تتزايد مع التغير المناخي؛ والأهداف السياسية لكبرى الدول المنتجة، والتي قد تحجم عن عرض الغذاء في الأسواق. بحيث تصبح الدول قادرة على دفع ثمن الغذاء الذي تحتاجه غير أنها لا تستطيع الحصول عليه نظراً لعدم توفره لأسباب طبيعية، أو إجماع عن بيعه بسبب حاجة الدولة المنتجة له أو لأسباب سياسية أو أيديولوجية.

ثالثاً: مقومات الأمن الغذائي: هناك العديد من المقومات التي يتطلبها تحقيق الأمن الغذائي نذكر منها:

- أن يسعى المجتمع إلى إنتاج السلع الزراعية بنفقات منخفضة نسبياً.
- ترشيد الاستهلاك في صورته كافة لكل السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء أكانت تصديراً أم استيراداً.
- التزام الدولة باستيراد السلع الزراعية إذا كان بمقدورها أن تنتج السلع الصناعية، ولا تتوفر لديها مقومات التنمية الزراعية.
- أن توفر لكل مواطن ما يكفيه من الغذاء كما ونوعاً، وأن تكون هناك عدالة في توزيع المواد الغذائية وخاصة لذوي الدخل المحدود.
- أن تسعى الدولة إلى تخزين كميات كافية من الغذاء لمواجهة حالات الطوارئ.

2- واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر

تولي الأوساط الاقتصادية والاجتماعية أهمية بالغة وواضحة للصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية نظراً لدورها الحيوي والمتصاعد في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة إذا ما قيس ذلك بمقاييس إسهاماتها في الناتج وخلق فرص العمل واستيعاب التكنولوجيا المتجددة، إذ تأتي أهمية هذه الصناعات من كونها أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية، وحلقة ربط بين القطاعين الزراعي والصناعي، فضلاً عن علاقتها المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.

2-1- تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر:

لقد تدعمت مكانة ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بصفة واضحة من خلال سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث أولت الدولة أهمية بالغة لترقية ودعم هذا القطاع من خلال هيئات تعمل على تطويرها ونموها وتشجيعها مما يخلق أثراً إيجابياً في توفير مناصب شغل جديدة.

أولاً: تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرفت منظومة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحولات نوعية سببها صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12 والذي يعتبر نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي، والمفاهيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا

آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، غير أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دخلت عليه تعديلات في شقه المالي، مع الحفاظ على التصنيف الخاص بالحجم وفقا لما ورد جاء في القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير سنة 2017 المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي نصت المادة 05 منه على ما يلي: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات: (11)

- تشغل من واحد إلى 250 شخصا؛

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دينار جزائري؛

تستوفي معيار الاستقلالية.

ثانيا: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر

في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية، اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة، ونتج عن ذلك بروز قطاع الصناعات الغذائية، التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي، والجدير بالملاحظة أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتركز في 08 فروع للنشاط الصناعي هي الحديد والصلب، والبناء، وكيمياء البلاستيك، والصناعة الغذائية، وصناعة النسيج، وصناعة الجلود، وصناعة الخشب والورق، وباقي الصناعات المختلفة، وللوقوف بصورة أكثر وضوحا على تطور هذه الصناعات نورد الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للفترة (2005-2016).

السنة	عدد م ص م خ	عدد ص ص م (1)	التغير	ص ص م الغذائية (2)	التغير	النسبة 1/2	نسبة التغير
2005	245 84	48185	2456	14 474	801	%30	% 5.85
2006	269 80	50686	2501	15 270	796	%30.12	% 5.5
2007	293 94	53579	2893	16 109	839	%30.06	%5.49
2008	392 01	56568	2989	17 045	936	%30.13	%5.81
2009	455 39	58803	2235	17 679	634	%30.03	%3.71
2010	618 51	61228	2425	18 394	715	%30.04	%4
2011	511 85	63890	2662	19 172	778	%30	%4.23
2012	550 51	67517	3627	20 198	1026	%29.91	%5.35
2013	601 58	73037	5520	21 624	1426	%29.60	%7.06
2014	656 94	78108	5071	23 075	1451	%29.54	%6.71
2015	716 89	83701	5593	24 746	1671	%29.56	%7.24
2016	786 98	89597	5896	26 635	1889	%29.72	%7.63

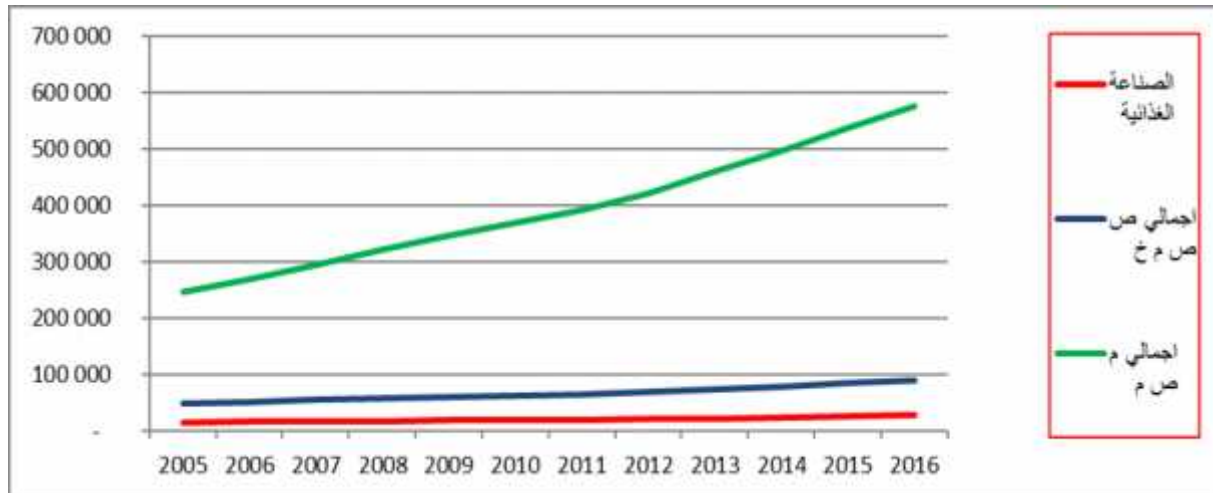
المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على:

-وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للسنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011.
-وزارة التنمية الصناعية، وترقية الاستثمار نشرية المعلومات الإحصائية للسنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

نتبين من الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تزايد مستمر حيث بلغ 48185 سنة 2005، ليتضاعف من بعدها العدد ليصل في حدود سنة 2014 إلى 78108 مؤسسة بمعنى أن عدد هذه الصناعات قد زاد خلال عقد من الزمن بـ 29923 مؤسسة، ليصل عدد المؤسسات الصناعية سنة 2016 إلى ما يعادل 89597 أي بزيادة قدرها 5896 مؤسسة صناعية مقارنة بسنة 2015، أما بالنسبة للمؤسسات الناشطة في فرع الصناعات الغذائية، فيلاحظ أن عدد هذه الصناعات عرف تطورا إيجابيا حيث انتقل من 14474 سنة 2005 إلى ما يعادل 18394 سنة 2010 ليصل سنة 2016 إلى 26635 مؤسسة صناعية ناشطة في مجال الصناعات الغذائية، وبمعدل نمو في المتوسط يقدر بـ 5.71% للفترة (2005-2016)، أضف إلى ذلك فإن حصة أو نصيب الصناعات الغذائية من مجموع المؤسسات الصناعية الخاصة لم تتعد نسبتها 30% لنفس الفترة، والجدير بالملاحظ أن متوسط نسبة الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لم تتجاوز نسبتها 22% خلال فترة الدراسة (2005-2016)، وعلى الرغم من كون هذه النسبة ضعيفة نوعا ما؛ فإنها في تناقص مستمر إذ انتقلت من 21.86% سنة 2002 إلى 15.56% سنة 2016، ويمكن تفسير سبب التراجع في هذه النسبة إلى توجه المؤسسات إلى قطاع الخدمات.

وللوقوف بصورة أكثر إشراقاً ووضوحاً على تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الخاصة في الجزائر مقارنة بإجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نورد الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): تطور الصناعات الغذائية الخاصة مقارنة بإجمالي المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للفترة (2005-2016).



المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم (1).

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا في الفترة الممتدة ما بين 2005 حتى 2016، بحيث تشير إحصائيات سنة 2016 أن عدد هذه المؤسسات وصل إلى 786989 مؤسسة بزيادة قدرت بـ 541147 مؤسسة مقارنة بنسبة 2005، أي بزيادة قدرها 220% ورغم هذه الزيادة يلاحظ أن حصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة كنشاط اقتصادي تبقى ضئيلة لا سيما فيما يتعلق بنشاط الصناعات الغذائية.

2-2- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في النمو والأمن الغذائي:

للصناعات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تنويع الإنتاج في مختلف فروع النشاط الاقتصادي لقدرة هذه الأخيرة على التكيف مع ظروف السوق، فضلا على تحقيق التكامل الاقتصادي بينها وبين الصناعات الكبيرة من حيث إمدادها بالمنتجات النهائية والمنتجات النصف مصنعة إضافة إلى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية، وقد

جرت العادة أن يتم قياس دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي: المساهمة في التشغيل، والناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، وكذا دعم الصادرات. وعليه سوف نقتصر في هذه الورقة البحثية على المعيارين الأخيرين لعلاقتها بالموضوع محل الدراسة.

أولاً: مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في القيمة المضافة

للصناعات الصغيرة والمتوسطة دورٌ رياديٌّ في خلق وتحقيق القيمة المضافة من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقات مع الهيئات التي تفتني منها الخدمات، والتي تتبع منتجاتها بل تخلق كذلك شبكة مبادلات، كما يعتبر الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مؤشر اقتصادي ذي دلالة في تقييم النمو الاقتصادي، وبالتالي سنستغل هذا المفهوم في توضيح تطور ومكانة القطاع الخاص. ولغرض تبيان مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لا سيما الغذائية في القيمة المضافة نورد الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في القيمة المضافة للفترة (2005-2015)



المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على:

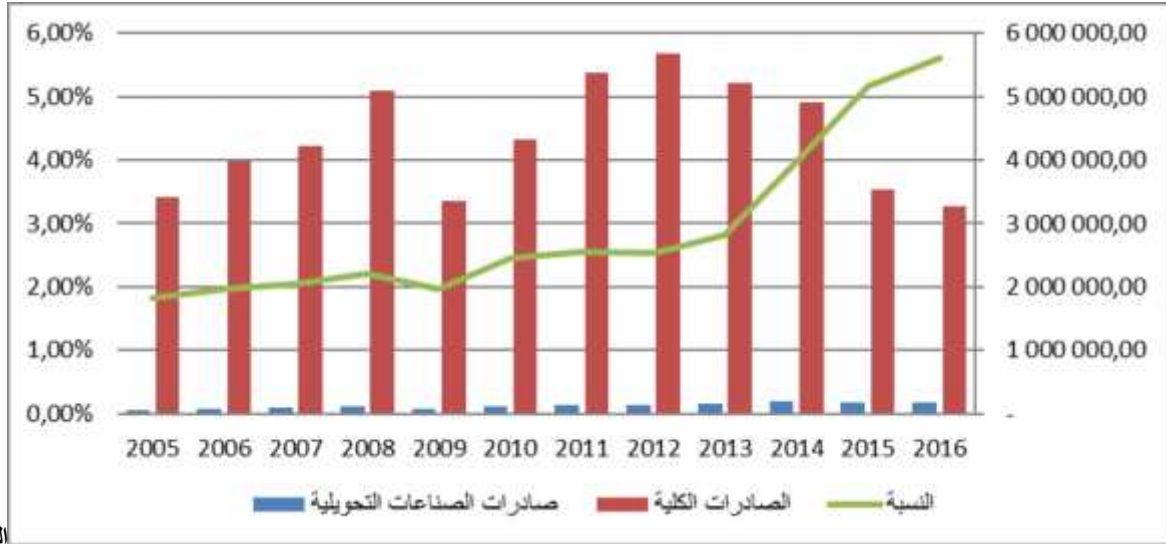
O.N.S, Compte de production et compte d'exploitation de 2001 à 2015.in site
<http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html?>

استقراءً للشكل رقم (2) نتبين أن المؤسسات الصناعية هي التي تباشر الاستثمار الحقيقي وتخلق القيمة المضافة، إلا أنه ومن خلال الشكل رقم (3) يتبين لنا أن نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الغذائية قاربت 70% من مجموع القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وهذا يدل على أن الصناعات الغذائية حازت على حصة الأسد من حيث الإسهام في القيمة المضافة للقطاع الصناعي، غير أن متوسط نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في الصناعة التحويلية في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2005-2015) يقدر بـ 5.63%، وهو معدل ضعيف، يدل على عن تدني معدلات النمو والإنتاجية الضعيفة في هذا القطاع، رغم قدرات الإنتاج الهائلة وغير المستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير والإدارة، بالإضافة إلى سيطرة الصناعات الاستخراجية (المحروقات) على القطاع الصناعي، دون أن نهمل غياب التكامل والتنسيق بين قطاعات الفلاحة، والتجارة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي أثرت سلباً على النهوض بهذا القطاع.

ثانيا: مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في دعم الصادرات

تبين المبادلات الخارجية حركة تطور كل من الصادرات والواردات، والإمكانيات الإنتاجية والتجارية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تعد الصادرات مؤشرا لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما تبين الواردات درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج، وللوقوف بصورة أكثر وضوحاً نورد الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في الفترة (2005-2016)



المصدر

در: إعداد الباحثين اعتمادا على:

O.N.S, Compte de production et compte d'exploitation de 2001 à 2015.in site
<http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html?>

يبين الشكل أعلاه أن نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات منخفضة جدا إذ إنها لم تتعد 4% خلال عقد من الزمن، حيث قدرت نسبتها سنة 2005 بـ1.83% لتصل سنة 2014 إلى ما يعادل 3.98% من إجمالي الصادرات مما يفيد بأن الصادرات الصناعية عرفت زيادة وبمعدلات متذبذبة طيلة فترة الدراسة الأمر الذي يفسر بهيمنة الصادرات من المحروقات، لتعرف السنوات 2015، و2016 زيادة ملحوظة حيث قدرت نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات 5.60 سنة 2016، أما بخصوص صادرات الصناعات الغذائية فيلاحظ أن هذه الأخيرة لم تتعد نسبة مساهمتها في إجمالي صادرات الصناعات التحويلية 6.09% طول فترة الدراسة و0.15% من إجمالي الصادرات، مع هيمنة فرع كيمياء، مطاط وبلاستيك على الصادرات الصناعية، وفقا لما يبينه الشكل رقم (4).

الشكل (04): تطور الصادرات السلعية حسب نوع النشاط

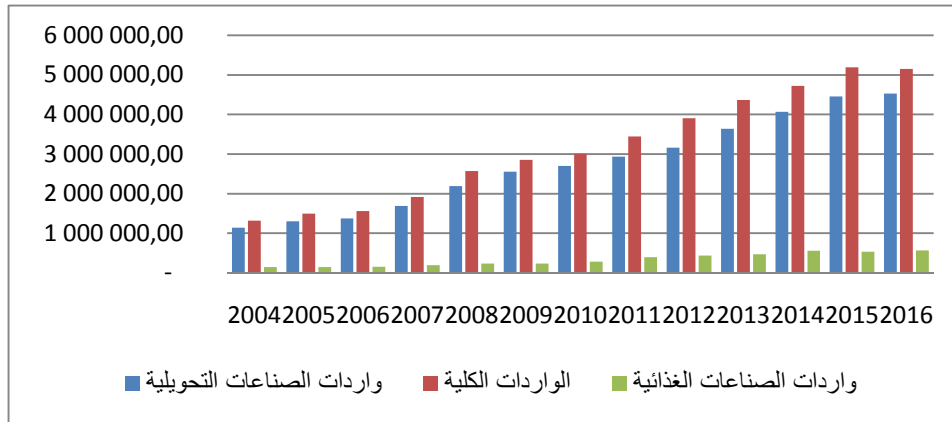


المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على:

O.N.S, Compte de production et compte d'exploitation de 2001 à 2015.in site
<http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html?>

أما فيما يخص الواردات فنلاحظ أن معظمها من واردات الصناعات التحويلية وذلك بـ 84.46% من إجمالي الواردات كمتوسط للفترة (2005-2016) حسب ما يوضحه الشكل رقم (5).

الشكل (05): تطور الواردات الصناعية الغذائية



المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على:

O.N.S, Compte de production et compte d'exploitation de 2001 à 2015.in site <http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html?>

نتبين أن الصناعات التحويلية في الجزائر لم ترق إلى المستوى المطلوب فهي لا تسهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات كما أن نصيب الصناعات الغذائية من الواردات الكلية، وواردات الصناعات التحويلة ضعيف جدا حيث لم يتعد ما نسبته 0.11% طول فترة الدراسة.

2-3- متطلبات ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

إن آفاق ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا الفرع من فروع الصناعة التحويلية، وتمكين المستثمرين في هذا الفرع بإنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قصد إحداث مناصب شغل جديدة، إلى جانب مساهمتها في تشجيع القطاع الزراعي وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل، أضف إلى ذلك مساهمتها في الأمن الغذائي الوطني بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية، التي ستعرف زيادة مطردة من حيث الطلب على المواد والسلع الغذائية، بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها الجزائر حاليا، ولا يزال قطاع الصناعات الغذائية بحاجة إلى استغلال الإمكانيات المتاحة للاستجابة لحاجيات السوق التي تعرف طلبا متزايدا، إذ تؤكد الأرقام أن 45% من نفقات العائلات تخصص للتغذية.

كما أن نجاح هذه الصناعات يبقى مرهونا بتوفير المواد الخام للصناعات الغذائية. عن طريق رفع مساهمة الخامات الزراعية المحلية بالكمية والنوعية في هذه الأخيرة، وهذا ما سيكون يكون له أثره على فرع الصناعات الغذائية، وهذا لن يتأتى إلا بالبحث عن تحقيق تكامل قطاعي بين فرع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي.

خلاصة

لقد أصبح قطاع الصناعات الغذائية الخاصة في الجزائر من أهم القطاعات المعول عليها في خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل في مجالات الزراعة والصناعات التحويلية الغذائية أو في مجال التوزيع بالجملة والتجزئة خلال السنوات الأخيرة، لاسيما بعد دخول فاعلين في المجال من القطاعين العمومي والخاص بفضل صدور النصوص الجديدة وأكد مختصون في المجال أن قطاع الصناعات الغذائية الذي يمثل ثاني نشاط صناعي

بالجزائر، يشغل 140 ألف عاملا بـ17 ألف مؤسسة، 95% منها مسيرة من طرف القطاع الخاص، وهي تمثل نسبة 40% من رقم أعمال القطاع الصناعي.

وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات بدأت تعرف تطورا واستجابة للسوق الوطنية، فإن 75% من حاجياتها المتمثلة في المواد الأولية والعتاد الصناعي لا زالت تعتمد على الاستيراد، حيث تقارب فاتورة استيراد القطاع 7.7 مليار دولار سنويا، وهي نسبة تبقى بعيدة جدا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي بسبب تذبذب الإنتاج فيه، وغياب المنافسة الحقيقية والنوعية، مقارنة بالدول المتقدمة ودول الجوار التي تعتمد على هذا القطاع إلى درجة تصدير كميات كبيرة منه كما هو الحال بالشرق الأوسط والمغرب.

وبغية النهوض بقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر ينبغي القيام بما يلي:

✓ إحداث التكامل والتنسيق بين قطاعات الفلاحة، والتجارة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية .
 ✓ تبني استراتيجية واضحة المعالم اتجاه تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية والتفكير فعلا في تنظيمها، والاهتمام بها أكثر لأنها-الصناعة الغذائية-محرك قطاع الصناعة لا سيما التحولية ومنشئة للثروة. اتخاذ إجراءات تحفيزية تتمثل أساسا في الإعفاءات الجمركية لاستيراد وسائل التصنيع وكذا الإعفاء الضريبي بالنسبة للمنتجين، بهدف تشجيعهم للاستثمار في القطاع الفلاحي وعدم توجيههم إلى الاستثمار في قطاعات أخرى ذات الريح السريع.

✓ تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال إعادة النظر في قانون الاستثمار وخلق بيئة جذابة للمستثمرين المحليين والأجانب.

✓ ضرورة تدخل الدولة في تنظيم السوق العقاري المتعلق بالأراضي الفلاحية باعتبار أن نتائج الاستثمار في قطاع الفلاحة لا تظهر إلا بعد 5 إلى 7 سنوات وبالتالي يجب أن تكون هناك سياسة وقواعد واضحة تؤمن للمنتج محصوله.

قائمة الهوامش:

- 1- عيون عبد الكريم. جغرافيا الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 212.
- 2- صناعات غذائية عن موقع: <http://mawdoo3.com>
- 3- أحمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 63.
- 4- تعريف علم الصناعات الغذائية عن موقع: www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_744_267.doc
- 5- حامد عبد الله جاسم، الصناعات الغذائية، الطبعة الثانية، جامعة بغداد، العراق، 1975، ص 12.
- 6- الأمن الغذائي حقائق وأرقام عن موقع: <https://www.scidev.net/mena/food-security/feature/food-security-facts-and-figures-.html>
- 7- عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، يومي 25 و26 سبتمبر 2002، ص 10.
- 8- الأمن الغذائي عن موقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 9- مفاهيم متعلقة بالأمن الغذائي عن موقع: <https://www.marefa.org>
- 10- أبعاد الأمن الغذائي ومتطلباته عن موقع: <http://www.alghad.com/articles>
- 11- للمزيد من التفاصيل راجع: المواد 8، 9، 10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 والموافق لـ 10 يناير .